المناطق المحتلة

تجدد الانتفاضة في الضفة الغربية

تفاقمت حدة التناقض والصراع بين جماهير الارض المحتلة من جهة والاحتلال الاسرائيلي وعصابات المستوطنين اليهود من جهة ثانية، ووصل هذا الصراع إلى ذروته.

وأفادت بعض المصادر أن موضوع طرد السكان، طرح ونوقش في محادثات رسمية ومغلقة للعديد من الشخصيات الاسرائيلية الكبيرة التي تتولى مناصب رفيعة في الحكومة الاسرائيلية الحالية. وأوردت هذه المصادر أقوالا تفوه بها نائب وزير الزراعة ميخائيل ديكل في جلسة مغلقة حيث قال أنه «يجب العمل على تهجير العرب من المناطق المحتلة». كما أعلن رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، متتياهو دروبلس، أنه «من شأن ضم الضفة الغربية أن يساعد في عملية تهجير العرب ايضا. كذلك اعرب الجنرال (احتياط) متتياهو بيليد، عضو حركة شيلي وعضو مجلس السلام الاسرائيلي ــ الفلسطيني، عن رأيه في مقابلة مع التلفزيون البريطاني، بأن طرد الفلسطينيين من المناطق المحتلة هو جزء لا يتجزأ من المخططات الرسمية لاستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة. كما اقتبس التلفزيون البريطاني أقوالا للجنرال (احتياط) اهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، احتج فيها على وجود مخططات لطرد نحو ٧٠٠ ألف عربي من المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٣/٢/٢٣).

هجمة قمعية واستيطانية

سلطة العضلات: لقد حدث فعلا تغيير في السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه المناطق المحتلة، فبدلا من سياسة العقاب والثواب، حلت سياسة سلطة العضلات. ودلت على هذه السياسة الوثائق التي قدمت إلى المحكمة العسكرية الاسرائيلية التي قامت بمحاكمة سبعة عسكريين اسرائيليين بتهم ممارسة اعمال القمع والتعذيب ضد المواطنين العزب في الضفة الغربية. وقال محامي الدفاع ان رئيس الاركان رفائيل ايتان هو الذي أصدر الأوامر لاستخدام القوة لقمع المظاهرات. وقام هذا المحامي بتقديم مستندات رسمية إلى المحكمة تحمل اسم هيئة الاركان الاسرائيلية وطالب باستدعاء رئيس الاركان للشهادة. وقد وافقت المحكمة مبدئيا على الطلب (القدس، ١٩٨٣/١/٣٠).

وكشفت هذه المستندات عن أن المعاقبة بالابعاد والتعذيب واقامة معسكرات الاعتقال او التهجير وفرض الغرامات الباهظة، هي جزء فقط من الأوامر التي اصدرها رئيس الاركان عقب المظاهرات التي جرت خلال شهري آذار ــ نيسان (مارس ــ أبريل) من العام الماضي.

وبعد دراسة المحكمة للمستندات أكدت أن رئيس الأركان أمر فعلا بمعاقبة المتظاهرين بواسطة الابعاد والزج في معسكرات الاعتقال او التهجير. كما أنه طالب من المحاكم العسكرية